قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على معدل الفقر في الأردن خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

م.د فاطمة ابراهيم خلف
جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد
fatema_ibraheem@uomosul.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2022.3.3.9

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٦/٢ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٧/٢٣ تأريخ النشر ٢٠٢٢/٩/٣٠

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان العلاقة الطويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي ومعدل الفقر في الاقتصاد، وذلك من خلال التعرف على الإنفاق الحكومي وأهميته والتعرف على وجهات النظر الاقتصادية، فضلاً عن التعرف على الإطار النظري للفقر، يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والأسلوب الوصفي إلى جانب الأسلوب القياسي لتقدير وتحليل العلاقة بين متغيرات الأنموذج القياسي خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)، لقد اختيرت المعادلة (3) كأفضل أنموذج بناءً على نتائج معيار AIC الذي حقق أكبر قيمة له (13.2019-)، وأوصت النتائج أن أفضل اختبار حدد بتخلفين زمنيين، وإن القدرة التفسيرية للنموذج بلغت (93%) من التغيرات في المتغيرات التفسيرية استطاعت أن تفسر (93%) من التغيرات في الفقر، كما تبين أن انخفاض معدل الفقر بمقدار (1%) يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بمقدار (0.30-)، وكذلك يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بـ(2.99-).

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، الفقر، السياسة المالية.

Measuring and analyzing the impact of government spending on the poverty rate in Jordan during the period (1990-2020)

Abstract

The research aims to demonstrate the long-term relationship between government spending and the poverty rate in the economy, by identifying government spending and its importance and identifying economic viewpoints, as well as identifying the theoretical framework for poverty. Analyzing the relationship between the variables of the standard model during the period (1990-2020), equation (3) was chosen as the best model based on the results of the AIC standard, which achieved the largest value for it (-13.2109), and the results recommended that the best test was determined by two time lags, and that the explanatory power of the model reached (93%) of the changes in the explanatory variables were able to explain (93%) of the changes in poverty, as it was found that a decrease in the poverty rate by (1%) leads to a decrease in the unemployment rate by (-0.30), as well as leads to a decrease in the inflation rate by (-2.99).

Key words: Government spending, Poverty, Fiscal policy.

المقدمة:

يُعد الفقر ظاهر تعبر عن النقص في الحاجات الاساسية للإنسان وأهمها الغذاء والرعاية الصحية والعلمية وبالعودة إلى الأدبيات والدراسات السابقة حول موضوع الفقر نجد أنها تنوعت وتعددت في الدول النامية التي تمتاز بارتفاع معدلات الفقر واللامساواة.

ويُعد الإنفاق الحكومي أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسة التي تستخدمها الحكومة من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف المجتمع، فضلاً عن أن الإنفاق الحكومي يمكن الحكومة في تسيير أجهزتها الإدارية، إلا أن حجم ذلك الإنفاق يعكس إلى حدٍ كبير فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي، وبصورة عامة يُعد الإنفاق الحكومي مقياساً تقنياً للسلع والخدمات التي تقدمها الحكومة.

كما إن للإنفاق الحكومي تاثير واضح على تنشيط النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق الإنفاق على الصحة والتعليم، مما يودي على رفع المستوى الصحي والتعليمي، وهذا ينعكس بدوره على المستوى المعيشي للأفراد ومن ثم تقليص معدلات الفقر.

أهمية البحث:

تعد أهمية البحث في أهمية العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدلات الفقر في الأردن التي أدت إلى حدوث تذبذب في معدلات الفقر خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)، وذلك لأن الفقر كان ومازال يُعد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي شغلت الباحثين والمختصين بتداعياتها ونتائجها.

مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث عن طريق الإشكالية الآتية:

هل ساعد الإنفاق الحكومي في الأردن على تقليص معدلات الفقر خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)؟

هدف البحث:

يهدف البحث بيان العلاقة الطويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي ومعدل الفقر في الاقتصاد، وذلك من خلال التعرف على الإنفاق الحكومي وأهميته والتعرف على الفقر وأنواعه.

فرضية البحث:

إن الإنفاق الحكومي له دور ايجابي في خفض معدلات الفقر في الأردن في المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠).

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والأسلوب الوصفي إلى جانب الأسلوب القياسي لتقدير وتحليل العلاقة بين متغيرات الأنموذج القياسي خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠).

خطة البحث:

قسم البحث إلى ثلاثة مباحث تناول الإول إطار نظري للإنفاق الحكومي وشمل الثاني الإطار النظري للفقر، أما المبحث الثالث فقد تضمن الجانب التحليلي وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات والمقترحات.

العرض المرجعي والدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع الإنفاق الحكومي وأثره في الفقر يمكن ايجازها بالآتي:

١. دراسة (عياد، ٢٠١٧):

أثر الإنفاق الحكومي على معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٥): دراسة قياسية باستعمال التكامل المتزامن

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل بين معدل الفقر والإنفاق العام في الجزائر واختبار فرضيته، إن الإنفاق العام فاد ويفيد معدل الفقر، أما الهدف الإحصائي تبيان ضعف وفشل اختيارات التكامل المشترك التقليدية على غرار انجل كرانجر Engel-Granger، جوهانسن Johansen، وكذلك اختبار الحدود ضمن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة ARD: استنتجت الدراسة بأنه على الرغم من الجهود الاتفاقات الهامة من قبل الدولة فإن معدلات الفقر لم يتحسن بفعل هذه النفقات، وبالتالي لابد من تطبيق سياسات انفاقية تسمح بمرور، هذا الإنفاق للطبقات الوسطى خاصة بتعزيز الإنفاق في الارياف، إذ يتركز أكبر نسبة من الفقراء، فضلاً عن تعزيز الإنفاق على التعليم والصحة التي تعمل على تحسين أوضاع السكان وتكوين رأس المال البشري.

٢. دراسة (العراقي، ٢٠٠٩):

السياسة المالية وآليات تأثيرها في معدلات الفقر

وتتبع أهمية الدراسة من خلال محاولتها للتركيز على إحدى المشاكل الرئيسة التي تعاني منها البلدان النامية والمتمثلة بالفقر بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السلبية التي تنعكس على المجتمع، مما يتطلب السعي باتجاه ايجاد السياسات الملائمة الكفيلة بتخفيض مستوياته وتجديد مدياته ومن ثم تقليص آثاره. وهدف البحث إلى محاولة توضيح الدور الذي يمكن أن تمارسه السياسة المالية بأدواتها الرئيسية المتمثلة بالسياسة الانفاقية والسياسة الايرادية في التأثير على معدلات الفقر.

وأثبتت النتائج التجريبية الأثر الايجابي الذي يمارسه التباين في توزيع الدخل (المعبر عنه بمعامل جيني) في معدلات الفقر، وهو ما يتوافق مع المنطق الاقتصادي فزيادة التباين في توزيع الدخل المقدار وحدة واحدة يسبب ارتفاعاً في معدلات الفقر بمقدار (1.52%)، وهو بذلك يؤيد فكرة الاتجاه الايجابي الذي يمارسه التباين على معدلات الفقر.

٣. دراسة (علي، ٢٠١٠):

أثر الإنفاق العام علي الفقر في باكستان للفترة (١٩٧٢-٢٠٠٨)

تناولت الدراسة العلاقة في المدى البعيد بين مختلف أنواع الإنفاق العام (على الصحة، على التعليم، الإنفاق العسكري، ومعدل الفقر)، وتوصلت الدراسة إلى أن معدلات الفقر تتأثر وتعتمد بشكل كبير على الإنفاق العام ومعدلات اللامساواة المقامة بمعامل جيني، ويبين أن للإنفاق الحكومي الأثر الكبير في خلق فرص للعمل وتقليص معدلات البطالة التي بدورها تؤدي إلى تحسين الظروف المعاشية وتقليص معدلات البطالة في المدى البعيد.

٤. دراسة (علي، ٢٠١٣):

الإنفاق العام على الصحة والتعليم وأثره على الفقر في العراق للفترة (١٩٩٧-٢٠١٣)

وتأتي أهمية البحث في كون الصحة والتعليم من الحاجات الاساسية للفرد واللازمة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية، مما يتوجب على الدولة توفير هذه الاحتياجات لتشمل من هم دون خط الفقر، إذ

أن الفقر من المواضيع المهمة التي تشكل أهم التحديات التي رافقت المسيرة التنموية خلال العقود السابقة، واعتمد الباحث المنهج الوصفي والتحليل الكمي بما يلائم موضوع البحث من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من المنشورات والمصادر التي تهتم بهذا المجال شغلت الحدود الزمانية الفترة (١٩٩٣-٢٠١٣) والحدود المكانية شملت العراق.

٥. دراسة (يخلف وسامي، ٢٠٢٠):

أثر الإنفاق الحكومي على معدل الفقر في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٠)

تهدف الدراسة إلى التحقق من تداعيات العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدلات الفقر بالاقتصاد الليبي للفترة (١٩٩٦-٢٠٢٠)، اعتمدت الدراسة إلى اختبار جذر الوحدة للمقاطع الهيكلية ومنهجية Gregor Hans en التكامل المشترك ذي العتبات لتقدير دالة الدراسة بالمدى الطويل والقصير، وأظهرت الدراسة وجود هيكل مقطعي سنة ٢٠١٥ وإن الإنفاق الحكومي له تأثير غير حقيقي في الاتجاه الموجب للحد من معدل الفقر وإن تضخم له تأثير عكسي على معدل الفقر.

٦. في عام ٢٠٠٥ كانت هناك ورشة العمل الإقليمية "حول السياسات العامة والإقلال من الفقر في الدول العربية" تضمنت هذه دراسات (دراسة اليمن، دراسة تونس، دراسة السودان، دراسة المغرب):

تضمنت دراسة مصر استعراض نتائج تحليل متعدد المستويات لتقييم آثار مختلف بنود الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي والإقلال من الفقر في الاقتصاد المصري، وذلك من خلال الدراسة المعنونة "الإنفاق العام والنمو والإقلال من الفقر في مصر"، توصلت الدراسة إلى أن هناك حاجة لوضع أولويات للاستثمار العام بهدف تعظيم النمو الاقتصادي وتحقيق إقلال كبير للفقر، ويترتب على الاستثمار العام في التعليم والبنى الأساسية خصوصاً في الريف عوائد مرتفعة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والإقلال من الفقر، أما بالنسبة للأولويات على مستوى الإقاليم فإن الاستثمار في صعيد مصر سيؤدي إلى إقلال أكثر في الفقر وذلك نسبة لتركز الفقراء في هذا الإقليم.

٧. دراسة (عبدالباسط، ٢٠٠٥):

توجيه الإنفاق الحكومي في التقليل من الفقر في اليمن للمدة ١٩٩٤ وحتى عام ٢٠٠١

وقد تبين أن ارتفاع الإنفاق الحكومي بمستويات أعلى من مستويات الموارد متمثلاً في الإنفاق الجاري، إذ سجلت الأجور الحقيقية تراجعاً في اليمن، وتوصل الباحث إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي في قطاعي الصحة والتعليم ستؤدي إلى تدعيم النمو والتقليل من الفقر.

٨- دراسة (بيبي والشطي، ٢٠٠٥):

الإنفاق العام والنمو المحابي للفقراء والإقلال من الفقر في تونس تحليل متعدد المستويات

استعرضت الدراسة نتائج تقدير نماذج انحدار لمختلف مؤشرات الفقر كمتغيرات تابعة لكل من الفقر والنمو وتوزيع الدخل وعوامل أخرى كمعدل الأمية والإنفاق العام، وأشارات واستنتجت الدراسة إلى أن السياسات التي تهدف إلى تدعيم القوة الشرائية للفقراء، وفي المدى القصير تكون أكثر فعالية في الإقلال من الفقر ومحاربة الانكماش الاقتصادي مقارنة بسياسات الاستهداف التي تعني بالاستثمار في البنى الأساسية ورأس المال البشري.

٩. دراسة (مهران، ٢٠٠٥):

السياسات العامة والاقلال من الفقر في السودان للمدة (١٩٧٢-٢٠٠٢)

توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الجاري والإنفاق التنموي على الصناعة، فضلاً عن الاستثمار يعد من أهم متغيرات السياسات العامة التي يترتب عليها الإقلال من الفقر، وأوصت الدراسة بمزيد من الاهتمام بتطوير البنى التحتية.

١٠. دراسة (التهامي، ٢٠٠٥):

النفقات العمومية، النمو الاقتصادي والفقر بالمغرب نحو تحليل متعدد المستويات

تبين من الدراسة ارتفاع نسبة الإعالة في الأسرة ونقص في خدمات الكهرباء أو المياه يؤثر سلباً على الدخل الفردي، واقترح الباحث منهجية جديدة للبحث تحاول دراسة ظاهرتي الفقر والفوارق الاجتماعية ارتباط النمو الاقتصادي على مستوى الجهات في بلدٍ ما.

١١- دراسة (Abayomi, Odubunmi، ٢٠١٤):

الاختبارات العامة للإنفاق الحكومي والفقر في نيجيريا

تم تناول دور الاستثمار في الموارد البشرية والمضاعف اللاحق على النمو الاقتصادي لأية أمة بشكل كافٍ في الأدبيات، يساعد التعليم وهو استثمار رئيس في الموارد البشرية في تحسين إنتاجية العمل في سوق العمل، واعتمدت الدراسة على اختبارات التكامل المشترك ونموذجي Fmols, Vecm، توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العام في الأرياف كان له الأثر الكبير في تقليص معدلات الفقر في نيجيريا خلال فترة الدراسة، وكان لزيادة السكان الأثر الهام في زيادة معدلات الفقر.

المبحث الأول: الإطار النظري للانفاق الحكومي:

يُعد الإنفاق الحكومي من الأدوات الرئيسة التي تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي في البلد، وذلك عن طريق التأثير في الطلب على السلع والخدمات. وتشير النفقات العامة إلى جميع المبالغ التي تنفقها الحكومة مؤسسات أو أفراد المجتمع مقابل الحصول على السلع والخدمات الإنتاجية أو الاستهلاكية، وكذلك المبالغ التي تدفعها الحكومة كفوائد للقروض الحكومية من أجل إنجاز الأنشطة والأعمال المنوطة بها وتقديم الخدمات إلى المواطنين أو شراء السلع والخدمات التي تمكنها من تقديم خدماتها أو لمساعدة فئة من فئات المجتمع أو لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة (العراقي، ٢٠٠٩: ١٦٦-١٦٧).

١- مفهوم الإنفاق الحكومي:

هو ما تقدمه الحكومة من معونات مضافاً لها قيمة الإنفاق على البنى التحتية وما يصرف لدى المناخ الاستثماري العام. فكل ما تدفعه الحكومة للقيام بعمل مجاني للشعب يعد انفاق حكومي.

أو هو: شراء وتوفير السلع وتقديم الخدمات والتي تشمل الاستهلاك العام والاستثمار العام، فضلاً عن مدفوعات التحويل التي هي عبارة عن تحويلات رأس المال وتحويلات الدخل والدفاع عن الدولة والبنية التحتية والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

٢- أنواع الإنفاق:

ويقسم الإنفاق الحكومي إلى نوعين هما:

١) الإنفاق الجاري:

يتمثل في التزامات الحكومة الجرية والمتكررة على شكل الإنفاق على المصاريف الجارية والتي تشكل غالبيتها الرواتب ومخصصات الدعم والإنفاق على الخدمات العامة التي تقدمها الدولة بشكل مباشر وغير باشر ومصروفات الأمن والدفاع ومصروفات إنتاج النفط والغاز ويشمل الرواتب والأجور التي تدفعها الحكومة أو الدولة إلى العاملين في الأجهزة الحكومية من الموظفين والأطباء والمدرسين وافراد الجيش والشرطة وغيرهم، فضلاً عن تقديم الاعانات والضمان الاجتماعي وأنواع الدعم.

٢) إنفاق الاستثماري والانمائي:

وُيقصد به الإنفاق على البنى التحتية والمشروعات الانمائية (عبدالوهاب الامين، ٢٠٠٢: ٧٠).

يعني بتكوين التحصيل رأس المال الثابت والذي يشمل الإنفاق على البنى التحتية الأساسي والمشاريع العامة، بأنه جميع ما يتفق على شراء السلع والخدمات الرأسمالية من آلات ومعدات وبناء المصانع الجديدة، وعادة ما يُشير المستثمرين لمفهوم الإنفاق الاستثماري على انه المبالغ المدفوعة مقدماً لمشروع معين تمهيداً لبدء اكتمال المشروع المغير تنفيذه بالفعل، كما إنه كمفهوم شمولي يتضمن القطاعين العام والخاص (http://maadl.com، ٢٠٢١).

٣- مفهوم الإنفاق الحكومي وفق رؤية المدارس الاقتصادية:

أ) الإنفاق الحكومي من وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية:

تستند على فكرة أساسية وهي تحقيق التوازن التلقائي بين الطلب الكلي والعرض الكلي بواسطة آلية السوق من افتراضاتها المنافسة التامة التي تضمن تحقيق التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية. لقد توصلت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية على هذه النتيجة وذلك استناداً إلى الوسائل التي اعتبرتها من الدعائم الأساسية لسير النظام الرأسمالي، ومن أهم هذه الوسائل:

١- الملكية الفردية لوسائل الإنتاج.

٢- دفع المصلحة الشخصية وحرية الاختبار للافراد عن اتخاذ القرار.

٣- المنافسة التامة التي تعمل على تحقيق الكفاءة العالية في تخصيص الموارد الاقتصادية والإنتاج (العراقي، ٢٠٠٩: ٣٠)

٤- عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باستثناء ثلاث مجالات حددها ادم سمث يتحدد دور الدولة هي كالآتي:

أ. إقامة العدل في المجتمع.

ب. الدفاع عن سيادة البلد والأمن الوطني.

ج. توفر الخدمات العامة كالتعليم والصحة وإنشاء الطرق والمواصلات العامة وإدارة البريد وغيرها من الخدمات العامة الأخرى (الزيادة، ٢٠١٧: ١٠٠).

لقد ترتب على محدودية دور الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجتان هما:

- انخفاض حجم النفقات العامة، فضلاً عن انخفاض نسبها إلى الدخل القومي كون هذه النفقات استهلاكية فلابد من ضغطها إلى اضيق الحدود.
- قلة أنواع هذه النفقات، وذلك نتيجة لتحديد الوظائف التي تقوم بها الدولة انسجاماً مع طبيعة الواجبات الملقاة عليها وهذا بدوره أدى إلى ضيق نطاق النفقات العامة.

ب) الإنفاق الحكومي من وجهة نظر كينز (المدرسة النقدية):

لقد أوضحت الكثير من المجتمعات عجز السوق الاثمان عجز القرارات الفردية للمنتجين والمستهلكين عن تحقيق التوازن للاقتصاد الوطني. وقد حدا ذلك تأثير كبير في الحكومات للمجتمعات الأكثر استخداماً للميزانية العامة والسياسة المالية كأدوات للوصول إلى ما عجزت الأسواق تحقيقه، وفي المجتمعات الأخرى جمدت الحياة الاقتصادية أو كادت أن تجمد عند مستوى منخفض بسبب عجز الثمن والسوق والقرارات الفردية عن انتشال الحياة الاقتصادية من ركودها والارتفاع بشعوبها من الفقر إلى مستوى حياة أفضل. وفي المجتمعات الأخرى اقتنع المسؤولون فيها بأن أفضل الطريق وأسرعها إلى التقدم هو إحلال القرارات الجماعية محل القرارات الفردية وتوجيه الموارد القومية، وفقاً لمخطط قومي شامل تقدم به أدوات التوجيه والإشراف بالدور في إدارة النشاط الاقتصادي، وكان للدولة دور كبير في الحياة الاقتصادية جاء ذلك بسبب القصور في جهاز السوق والاثمان عن تحقيق التوازن الاقتصادي.

وهناك ثلاث نماذج وهي:

النموذج الأول: المتمثل في الدول الرأسمالية في اقتصار جهاز السوق من جهة إلى أخرى عن تحقيق التوازن متمثلاً في التشغيل الكامل للموارد القومية في ظل الاستقرار العام للأسعار وفي هذه الدول تتخذ السياسة المالية أداة تنظيم القوة الشرائية والتحكم فيها وتحديد مستوى الطلب الفعلي.

النموذج الثاني: المتمثل في الدول النامية (المتخلفة)، فإنه لا تتوافر لجهاز السوق والاثمان ولا القرارات الفردية والقدرة على تحطيم قيود الفقر والتخلف واستغلال الموارد استغلالاً كاملاً يمكنه تحريك النشاط الاقتصادي. لذلك فإن السياسة المالية في الدول النامية تتلخص في الضرائب والنفقات من أجل الحد من زيادة الاستهلاك وتخصيص نسبة عالية من الناتج القومي كل سنة لأغراض الاستثمار وزيادة التكوين الرأسمالي. وفي مثل هذه الدول قد يشترك القطاع العام والقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي جنباً إلى جنب وتقوم الميزانية العامة التي تعده أداة فعالة من أدوات السياسة المالية بمهمة توفير الموارد للاستثمارات العامة وتهيئة الظروف الملائمة للاستثمارات الخاصة مع توجيهها نحو أفضل مجالات لتحقيق التنمية الاقتصادية.

النموذج الثالث: المتمثل في الدول التي تتبع أسلوب التخطيط القومي المركزي الشامل فيحل جهاز التخطيط والاشراف المركزي محل جهاز السوق والاثمان في توجيه الموارد بين مختلف الاستعمالات (عبدالرحمن وعريقات، ١٩٩٩: ١٩٠).

ج) الإنفاق الحكومي في الفكر المعاصر:

إن تطور الدولة أدى إلى اتساع مهامها في العصر الحديث، وتجلى ذلك في نظرية الإنفاق الحكومي، وعلى العكس من المفهوم الحيادي للإنفاق الحكومي في ظل الفكر المالي التقليدي، إذ أصبح ينظر إلى الإنفاق الحكومي نظرة مختلفة كونها تعد من أكثر وسائل تدخل الدولة فعالية واشكال تدخلها تتعدد تبعا لاعتبارات شتى أهمها:

١. اتساع نطاق النفقات العامة الحكومية بحيث أصبحت تشكل بنسبة مهمة في الدخل القومي.
٢. تعدد اغراض الإنفاق الحكومي فلم تعد فقط الإنفاق على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وإنما تعددت إلى تحقيق التوازن الاقتصادي.
٣. أخذ نطاق الإنفاق بالتوسع ليشمل الإنفاق الاستثماري، فضلاً عن الإنفاق على النشاط التقليدي.

وبذلك أصبح الإنفاق العام أداة مهمة بيد الدولة يستخدم في محاربة البطالة ومساعدة العاطلين عن العمل ومنح الإعانات والقيام ببعض المشروعات، وكذلك السيطرة الكاملة على الاقتصاد الوطني بواسطة ما تحدثه من آثار اقتصادية واجتماعية ومالية، وإن هذا بدوره سوف يؤدي إلى تحقيق معدلات الفقر.

استحوذت مسألة التأكد من وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل الفقر على قدر كبير من اهتمام الباحثين بالشؤون الاقتصادية، إذ يُعد الإنفاق الحكومي أحد أدوات السياسة المالية التي يلجأ إليها صانع السياسات من أجل التقليل من معدلات الفقر، إذ من المفترض أن يؤدي التوسع فيها إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات النمو من خلال زيادة الطلب الكلي، إذ يساعد على امتصاص معدلات البطالة من خلال خلق وظائف للسكان، ومن ثم ارتفاع مستوى معيشة السكان والخروج من دائرة الفقر بالمديين المتوسط والطويل (Mehmood & Sara,2010,29-37).

إن زيادة الإنفاق الحكومي في الجانب التنموي ممثلاً في تطوير المرافق الاجتماعية والمرافق العامة والبنى التحتية وتوليد رأس المال العامل والصحة والتعليم سيترتب عليه تراجع في مستويات الفقر على المدى الطويل، إلا أن هذا التوسع سيؤدي إلى عجز مالي يترتب عنه تشويه الاقتصاد، لذلك على الحكومة اتخاذ تدابير للتقليل من الاختلالات المالية، وذلك عن طريق الإنتاجية والنمو بدلاً من تخفيض الإنفاق على التنمية والإعانات والنفقات الاجتماعية، الأمر الذي سيؤثر على رفاهية المجتمع.

إن الزيادة بالإنفاق الجاري وبالأخص التحويلات الاجتماعية ستساهم بشكل كبير في تخفيض أعداد الفقراء على المدى القصير، إلا أن هذه المساهمة ستتراجع على المدى المتوسط والبعيد، وذلك بسبب النتائج السلبية التي تفرزها زيادة النفقات من ارتفاع في مستويات الأسعار الناجمة عن زيادة الطلب على السلع والخدمات، فضلاً عن توجيه الإنفاق الجاري على للفقراء والطبقة المحتاجة (خالد، ٢٠١٥: ٨٧٥-٨٦٧).

المبحث الثاني: الإطار النظري للفقر:

تمهيد:

إن بروز مشكلة الفقر بوصفه مشكلة اقتصادية، قد استقطب عناية الدول، واضفى أفكاراً أكثر وضوحاً في استجلاء فهم هذه الحقيقة التي أثارت حفيظة الظمائر الحية والألباب النيرة في تخطي العقبات وركوب منابر العلم لإضاءة السبل الكفيلة بالخلاص من الفقر والحرمان.

مفهوم الفقر:

أصبح الفقر ظاهرة عالمية ولا تختص به دولة دون أخرى، إذ يُشير تقرير التنمية البشرية الصادر عن برامج الامم المتحدة الانمائي سنة ١٩٩٨ إلى أن (4.4) مليار نسمة يعيشون في البلدان النامية، ثلاثة أخماسهم لا يتمتعون بمرافق الصرف الصحي الأساسية، وثلثهم لا يحصلون على مياه الشرب النقية، وربعهم يفتقرون إلى السكن اللائق، وخمسهم لا يحصلون على الخدمات الصحية

الحديثة، وخمس أطفالهم يتسربون من المدارس مبكراً ولا يبلغون الصف الخامس الابتدائي، ويعانون من نقص التغذية، لذا يُعد الفقر من أهم المشكلات التي تؤثر على السياسة الاقتصادية للدول، ويقاس من خلالها مدى التقدم في معدلات النمو والحكم على مدى نجاح الإجراءات المتخذة في تحسين الظروف الاجتماعية للأفراد، ومن هذا المنطلق لابد من الدمج بين مفهوم الاقتصاد الحديث بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة وتطوير مصادر الدخل ورفع مستوى التعليم ومبادئ التكافل من خلال توزيع الثروات على الأفراد بطريقة عادلة وإعانة الطبقات المحرومة بطريقة تجعلها طرفاً منتجاً في الاقتصاد، الأمر الذي يجعلها نموذجاً يمكن للدولة العربية أن تستعين به في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، وتتوقف عملية التنمية البشرية في أي مجتمع من المجتمعات على توافر العديد من العناصر التي بدونها لا يتم الوصول إلى المستويات المرغوبة للتنمية، ويظل المجتمع في مكانه فيخلف مقارنة بغيره من المجتمعات التي استغلت العناصر المتوافرة لتحقيق التقدم التنموي المطلوب من جهة أخرى (أسماعيل، ٢٠١٤: ٢٤٧).

عدم المساواة الاجتماعية والشعور بالنقص والحرمان. أما المعنى الثاني للحرمان هو الفقر الأخلاقي/ ويعبر عنه بمستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتي بالفرد ويتضمن التقرير الأول للتنمية البشرية الذي نشر في عام ١٩٩٠ مقياساً يعكس التنمية البشرية، وعرف هذا المقياس بدليل للتنمية البشرية (HDI)، ويتكون من ثلاثة عناصر رئيسة هي: مدة البقاء على قيد الحياة والمستوى التعليمي، ومستوى المعيشة وقد تم تلخيص هذه الأبعاد لأغراض القياس بثلاثة أدلة هي دليل توقع الحياة وقت الولادة ودليل التعلم معبراً عنه بمعدل مشترك يعكس معدل تعلم البالغين ومعدل الالتحاق في مراحل التعليم الأساسي والتعليم العالي، ودليل المستوى المعيشي معبراً عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (محولاً إلى الدولار باستخدام القوة الشرائية).

المفهوم العام للفقر:

عرفه البنك الدولي بأنه: "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة" فإنه يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى وعدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية، إذ يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة. والفقر الذي يؤدي إلى الموت بسبب الجوع في الريف الهندي مثلاً يختلف عن الفقر في الولايات المتحدة، كما عرف بأنه حالة الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الحالة الصحية والمستوى المعيشي وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والاعالة والكوارث والأزمات (Attacking poverty:oxfotd university ptess ,oxfotd).

أنواع الفقر:

هناك عدة أنواع من الفقر نوجزها بالآتي:

١) **الفقر المطلق:** يعرف بأنه الحالة التي لايستطيع فيها تصرف الإنسان بدخله للوصول إلى إشباع الحاجة الأساسية المتمثلة بالغذاء والمسكن والملبس والتعليم والصحة.

٢) **الفقر المدقع:** يعرف بأنه الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله للوصول إلى إشباع الحاجة الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة كما موضح في الشكل الآتي: (المهاجر، ٢٠٠٠: ٢٦).

٣) الفقر المادي: بعدم القدرة على تامين مستوى معيشي لائق يوفر الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، وهذا بدوره يُعد مدخلاً مناسباً لقياس الفقر في الدول النامية.

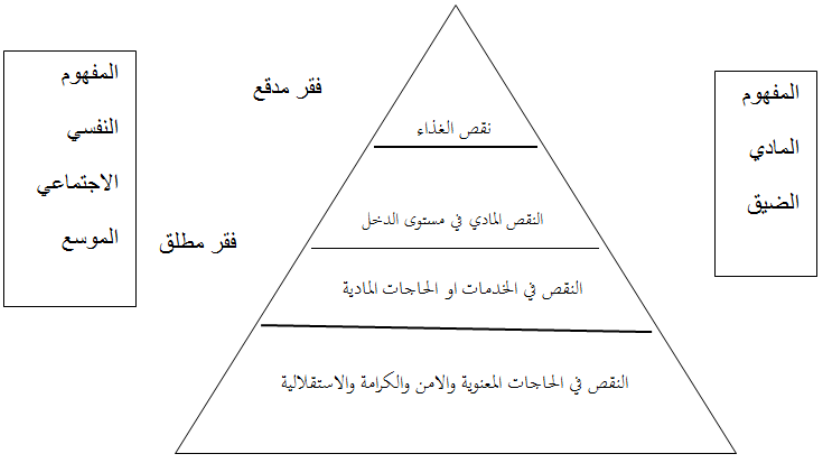

الشكل (1) أنواع الفقر

المصدر: الحيالي، ٢٠١٣: ٤.

خط الفقر يُعرّف بأنه: الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عن الوفاء بتوفير متطلبات الغذاء والمسكن والملبس أو هو إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية وارتبط مفهوم الفقر بالتنمية ونجاحها أو إخفاقها في تحقيق أهدافه، وهو موضوع مستقل وليس نوع من أنواع الفقر.

خط الفقر = المكون الغذائي + المكون غير الغذائي

المبحث الثالث: تقدير وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على الفقر:

هناك العديد من الدراسات التطبيقية التي استخدمت سببية غرانجر The Granger Causality Test في قياس أثر الإنفاق الحكومي على الفقر وقبل البدء بأي اختبارات إحصائية، لابد من دراسة الاستقرارية التي تعد مرحلة اساسية في الدراسات القياسية، إذ أن عدم المرور بهذه المرحلة يؤدي إلى نتائج زائفة لا يمكن الاعتماد عليها. ولأجل معرفة درجة تكامل السلاسل يتم التعامل وتطبيق مجموعة من الاختبارات الشهيرة على غرار اختبار ديكي فولار Dickey Fuller لسنة ١٩٧٩-١٩٨١، اختبار فيلبس بيرون Philips Perron لسنة ١٩٨٨، اختبار Kpss لسنة ١٩٩٤، فضلاً عن اختبار NG Perron لسنة ٢٠٠١، وعند العودة لدراسة نيلسون Nelson وبلوسر Plosser ١٩٨٦، ونلاحظ أن الباحثين من خلال اعتمادهم على سلاسل زمنية طويلة من ١٨٦٠ إلى غاية ١٩٧٠ عن طريق دراسة استقرارية (14) متغيراً مختلفاً في الولايات المتحدة الأمريكية باستعمال اختبار ديكي فولار الوحيد وجد أن (13) سلسلة من أصل (14) كانت مستقرة عند المستوى (8). وهذا ما دفع فيلبس بيرون للشك في النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الدراسة، وكذلك فعالية اختبار ديكي فولار في الكشف عن جذر الوحدة، إذ أن مدة الدراسة صوت عليه صوتين كان من شأنها الاخلال باستقرارية المتغيرات مدة الدراسة (أزمة الكساد ١٩٢٩ وأزمة النفط ١٩٧٣) التي أدت إلى إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الأمريكي.

في بحثنا تم استخدام المتغيرات الاقتصادية الآتية:

Y المتغير المعتمد (الفقر) ممثلاً بالإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي.
X_1 الإنفاق الاستهلاكي العائلي لكل فرد.
X_2 معدل البطالة.
X_3 معدل التضخم.
X_4 عدد السكان.

دراسة الاستقرارية:

عند التعامل مع السلاسل الزمنية لابد من المرور على اختبارات جذر الوحدة، وذلك لغرض التعرف على درجات تكامل المتغيرات المستخدمة وذلك للتعرف على النموذج الأمثل والاختبار الأمثل لتقدير العلاقة بين المتغيرات. ولهذا الغرض نستخدم الاختبارات الشهيرة لديكي فولار ADF وفيلبس بيرون PP، فضلاً عن الاختبار الحديث NG-Perron المطور سنة ٢٠٠١ الذي يُعد من أفضل الاختبارات للكشف عن جذر الوحدة. والجدول (1) نلاحظ أن كل السلاسل الزمنية لم تكن مستقرة عند المستوى مما كان لزاماً الانتقال إلى الفروقات الأولى وإعادة الاختبارات التي أكدت في هذه الحالة استقرار السلاسل عند التفاضل الأول، وبالتالي السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة (I) والجدول (1) يوضح نتائج اختبارات الاستقرارية.

الجدول (1) نتائج اختبار الاستقرارية

المتغيرات	ADF Statistics level	Resut Level	ADF	
معدل الفقرy	-3.284077	Stationary	-	
الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج الكلي	-29639721		-	
الإنفاق X_1	-4.051721	Stationary		
الاستهلاكي العائلي لكل فرد	-3.568379			
معدل البطالة X_2	-3.078106			
	-2.991878			
معدل التضخم X_3	-2.315481			
	-1.952493			
عدد السكان X_4	-1.722356	Non	-1.952473	Station
	-1.957204		-4.285942	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة باستعمال برنامج (Eviews q.s).

الانحدار الذاتي للمتجه Vector Auto Regression (VAR):

لإجراء اختبار الانحدار الذاتي للمتجه VAR في النموذج الخاص بنا، تكون الصيغة الرياضية للمعادلة في نموذج VAR.

$$y = a_{11} + y_{+-1} + a_{12}x_1 + a_{13}x_2 + a_{14}x_3 + a_{15}x_{+-1} + b_{11}y_{+-2} + b_{12}x_{+-2} + b_{13}x_{+-2} + b_{14}x_{3-2} + b_{15}x_{+-2} + c_1 + s_1t$$

$$x_1 = a_{21}y_{+-1} + a_{22}x_{1+-1} + a_{23}x_{2+-1} + a_{24}x_{3+-1} + a_{25}x_{4+-1} + b_{21}y_{+-2} + b_{22}t_{1+-2} + b_{23}x_{2+-2} + b_{24}x_{3+-2} + b_{25}x_{4+-2} + c_2 + s_2$$

$$x_2 = a_{31}y_{+-1} + a_{32}x_{1+-1} + a_{33}x_{2+-1} + a_{34}x_{3+-1} + a_{35}x_{4+-1} + b_{31}y_{+-2} + b_{32}x_{1+-2} + b_{33}x_{2+-2} + b_{34}x_{3+-2} + b_{35}x_{4+-2} + c_3 + s_3$$

$$x_3 = a_{41}y_{+-1} + a_{42}x_{1+-1} + a_{43}x_{2+-1} + a_{44}x_{3+-1} + a_{45}x_{4+-1} + b_{41}y_{+-2} + b_{42}x_{1+-2} + b_{43}x_{2+-2} + b_{44}x_{3+-2} + b_{45}x_{4+-2} + c_4 + s_4$$

$$x_4 = a_{51}y_{+-1} + a_{52}x_{1_{+-1}} + a_{53}x_{2_{+-1}} + a_{54}x_{3_{+-1}} + a_{55}x_{4_{+-1}} + b_{51}y_{+-2} + b_{52}x_{1_{+-2}} + b_{53}x_{2_{+-2}} + b_{54}x_{3_{+-2}} + b_{55}x_{4_{+-2}} + c_5 + s_5$$

إذ أن:

a, b, c: هي المعملات التي سوف يتم تقديرها علماً بأن:

y = الفقر ممثلاً بالإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

x_1 = الإنفاق الاستهلاكي العائلي لكل فرد.

x_2 = معدل البطالة.

x_3 = معدل التضخم.

x_4 = عدد السكان.

يُعد الأردن من الدول غير النفطية التي يتميز اقتصادها بندرة وتواضع الموارد الاقتصادية قياساً إلى الدول المجاورة، فضلاً عن أن الأردن لا يتمتع بتنوع الموارد مما يقلل من ميزته التنافسية والنسبية على مستوى الاقتصاد الكلي والدولي والجدول (2) يوضح اختبار سببه كرانجر.

الجدول (2) Pairwise Granger Causality Tests

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 10/27/21 Time: 16:31
Sample: 1990 2020
Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X2 does not Granger Cause X1	28	0.47030	0.7062
X1 does not Granger Cause X2		2.79621	0.0653
X3 does not Granger Cause X1	28	1.89589	0.1612
X1 does not Granger Cause X3		2.81300	0.0642
X4 does not Granger Cause X1	28	1.93180	0.1554
X1 does not Granger Cause X4		1.40652	0.2687
Y does not Granger Cause X1	28	1.34810	0.2858
X1 does not Granger Cause Y		1.99545	0.1455
X3 does not Granger Cause X2	28	0.17017	0.9153
X2 does not Granger Cause X3		0.06199	0.9793
X4 does not Granger Cause X2	28	10.6995	0.0002
X2 does not Granger Cause X4		1.04559	0.3930
Y does not Granger Cause X2	28	0.24137	0.8665
X2 does not Granger Cause Y		1.01761	0.4047
X4 does not Granger Cause X3	28	0.72150	0.5503
X3 does not Granger Cause X4		0.44569	0.7229
Y does not Granger Cause X3	28	1.63620	0.2112
X3 does not Granger Cause Y		7.55230	0.0013
Y does not Granger Cause X4	28	0.03628	0.9905
X4 does not Granger Cause Y		0.36628	0.7781

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة باستعمال برنامج (Eviews q.s).

أظهرت نتائج اختبار F بين الإنفاق الاستهلاكي العائلي لكل فرد X_1 ومعدل البطالة X_2 وبعد مقارنة F المحسوبة مع الجدولية، نجد أن قيمة F الجدولية أكبر من المحسوبة، وهذا يعني عدم وجود علاقة ثنائية بين معدل البطالة والإنفاق الاستهلاكي العائلي لكل فرد، كما تبين بعدم وجود علاقة X_1,X_4,X_1,X_3 تبين بوجود علاقة ثنائية بين معدل التضخم ومعدل الفقر، وذلك من خلال مقارنة F المحسوبة مع F الجدولية نجد أن F المحسوبة أكبر من الجدولية، أي إن هناك علاقة سببية بين معدل التضخم ومعدل الفقر بمعنى أن معدل التضخم يسبب في معدل الفقر.

بعد تحديد العلاقات السببية لـGranger بين متغيرات النموذج ننتقل إلى اختبار الانحدار الذاتي للمتجه VAR على متغيرات النموذج لغرض تقدير معاملات النموذج والتنبؤ من خلالها. وبعد إجراء اختبارات (VAR) التي يظهر الجدول (3) ذلك.

الجدول (3) Vector Autoregression Estimates

Vector Autoregression Estimates
Date: 10/27/21 Time: 16:38
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	Y	X1	X2	X3	X4
Y(-1)	0.209864	-1.351317	0.005585	3.327982	-902.3101
	(0.22050)	(2.68432)	(0.00938)	(1.56420)	(1561.43)
	[0.95177]	[-0.50341]	[0.59517]	[2.12759]	[-0.57788]
Y(-2)	0.021885	7.573609	0.002721	1.688921	-341.4410
	(0.20378)	(2.48077)	(0.00867)	(1.44559)	(1443.02)
	[0.10739]	[3.05292]	[0.31372]	[1.16833]	[-0.23661]
X1(-1)	0.004238	0.441309	9.39E-05	-0.062990	46.72473
	(0.01552)	(0.18897)	(0.00066)	(0.11012)	(109.922)
	[0.27304]	[2.33531]	[0.14220]	[-0.57203]	[0.42507]
X1(-2)	0.004182	-0.083365	-9.16E-06	-0.003323	44.90909
	(0.01201)	(0.14625)	(0.00051)	(0.08522)	(85.0704)
	[0.34807]	[-0.57002]	[-0.01792]	[-0.03899]	[0.52791]
X2(-1)	1.957254	-121.9623	0.817821	0.633732	-69556.78
	(5.44046)	(66.2313)	(0.23154)	(38.5941)	(38525.6)
	[0.35976]	[-1.84146]	[3.53203]	[0.01642]	[-1.80547]
X2(-2)	0.696748	-67.83445	0.182633	-5.917037	46762.76
	(6.16577)	(75.0612)	(0.26241)	(43.7394)	(43661.8)
	[0.11300]	[-0.90372]	[0.69598]	[-0.13528]	[1.07102]
X3(-1)	0.092780	0.485645	0.000108	0.470054	77.76103
	(0.02856)	(0.34774)	(0.00122)	(0.20263)	(202.272)
	[3.24812]	[1.39659]	[0.08868]	[2.31974]	[0.38444]
X3(-2)	-0.053465	-0.305916	-0.000403	-0.619067	88.60706
	(0.03126)	(0.38052)	(0.00133)	(0.22173)	(221.340)
	[-1.71052]	[-0.80395]	[-0.30278]	[-2.79194]	[0.40032]
X4(-1)	4.24E-06	-3.56E-05	1.49E-06	3.57E-05	1.915899
	(1.5E-05)	(0.00018)	(6.3E-07)	(0.00011)	(0.10496)

	[0.28615]	[-0.19749]	[2.36558]	[0.33909]	[18.2542]
X4(-2)	-4.73E-06	0.000123	-1.50E-06	-4.02E-05	-0.917091
	(1.5E-05)	(0.00019)	(6.5E-07)	(0.00011)	(0.10831)
	[-0.30944]	[0.66075]	[-2.30644]	[-0.37074]	[-8.46728]
C	30.26870	2.974624	-1.461159	-92.70023	280732.0
	(22.0724)	(268.706)	(0.93940)	(156.580)	(156302.)
	[1.37134]	[0.01107]	[-1.55542]	[-0.59203]	[1.79609]
R-squared	0.577517	0.967619	0.939519	0.658008	0.999904
Adj. R-squared	0.342805	0.949629	0.905919	0.468013	0.999851
Sum sq. resids	2331.367	345514.4	4.222874	117322.7	1.17E+11
S.E. equation	11.38070	138.5469	0.484360	80.73367	80590.41
F-statistic	2.460529	53.78780	27.96160	3.463287	18791.28
Log likelihood	-104.7595	-177.2389	-13.21091	-161.5773	-361.8507
Akaike AIC	7.983412	12.98199	1.669718	11.90189	25.71384
Schwarz SC	8.502041	13.50062	2.188347	12.42051	26.23247
Mean dependent	78.64186	1574.413	9.628621	47.89975	28139656
S.D. dependent	14.03854	617.3161	1.579127	110.6889	6602423.

Determinant resid covariance (dof adj.)	2.12E+19
Determinant resid covariance	1.96E+18
Log likelihood	-816.4525
Akaike information criterion	60.10018
Schwarz criterion	62.69332
Number of coefficients	55

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة باستعمال برنامج (Eviews q.s).

وقد اختيرت المعادلة (3) كأفضل نموذج بناءً على نتائج معيار AIC الذي حقق أدنى قيمة بلغت (1.669718) وLikelihood الذي حقق أكبر قيمة (13.21091-)، وأوضحت النتائج إن أفضل اختبار حدد بتخلفين زمنيين. وإن القدرة التفسيرية للنموذج بلغت (93%)، إن التغيرات في المتغيرات التفسيرية استطاعت أن تفسر (93%) من المتغيرات الحاصلة في معدل الفقر.

عند التخلف الثاني إذ أن انخفاض معدل الفقر بمقدار (1) يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بمقدار (0.30-) وكذلك يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم إلى (2.79-).

الاستنتاجات والمقترحات:

أولاً: الاستنتاجات:

توصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

١. معدلات التضخم تسبب في ارتفاع في معدلات الفقر التي اظهرت نتائج اختبار F بين معدل التضخم ومعدل الفقر إن هناك علاقة سببية بينهما، وذلك من خلال مقارنة F المحسوبة مع F الجدولية نجد أن F المحسوبة أكبر من F الجدولية.

٢. يؤثر الإنفاق الحكومي مستوى النشاط الاقتصادي في البلد لأنه من الأدوات الرئيسة، وذلك عن طريق التأثير في الطلب على السلع والخدمات.

٣. إن بروز مشكلة الفقر بوصفها مشكلة اقتصادية، قد استقطب عناية الدول وأضفى أفكاراً أكثر وضوحاً في استجلاء فهم هذه الحقيقة التي أثارت حقيقة الضمائر الحية والألباب النيرة في تخطي العقبات وركوب منابر العلم لإضاءة السبل الكفيلة بالخلاص من الفقر والحرمان.

٤. من التحليل تبين أن أدنى قيمة حصلنا عليها عن طريق معايير AIC تبين أكبر قيمة حققها Like lihood، أما أفضل اختبار فقد حدد بتخلفين زمنيين.
٥. بلغت القوة التفسيرية للنموذج (93%) أي إن التغيرات في المتغيرات التفسيرية استطاعت أن تفسر (93%) من المتغيرات الحاصلة في معدل الفقر وهذه نسبة عالية حصلنا عليها.

ثانياً: التوصيات:

يقترح البحث الآتي:

١. على الرغم من الجهود المبذولة والاتفاقات الهامة من طرف الدولة فإن معدلات الفقر لم تتحسن بفعل هذه النفقات، وبالتالي لابد من تطبيق سياسة انفاقية تسمح بمرور ثمار هذه الإنفاق للطبقات الوسطى، خاصة بتعزيز الإنفاق في الريف أي يتركز أكبر نسبة من الفقراء.
٢. إن استخدام الفوائض المالية الكبيرة في الإنفاق على تنمية البنى التحتية وتطويرها وتحسين التعليم والصحة يكون أكثر فاعلية إذا ما رافقه احداث المزيد من التخفيض في الدين العام (التزامات الدولة) وإنشاء وتغذية صناديق تثبيت الايرادات وصناديق الادخار وذلك لضمان استقرار الوضع المالي.
٣. رسم سياسة إنفاقيه تبنى على أساس وضع الأولويات في تحقيق الأهداف مثل تحقيق الاستقرار المالي والنقدي والوصول إلى مستويات متقدمة من النمو الاقتصادي والتقليل من مستوى الاختلالات الهيكلية في الموازنة العامة بخاصة وفي الاقتصاد بعامة والحد من البطالة الذي يؤدي بدوره إلى تخفيف معدلات الفقر.
٤. الحفاظ على الأصول المادية والبشرية للفقراء ومجتمعاتهم عن طريق توفير الخدمات الاجتماعية لهم وبالتالي عدم تخفيض الإنفاق العام بدعوى الانخفاض في الموارد المتاحة، ولابد من مواجهة مجموعة من الخيارات الصعبة تتعلق بالمفاضلة بين الاستجابة السريعة للازمات، وبين الأهداف الانمائية طويلة الأجل.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. إسماعيل عبدالرحمن، حربي محمد موسى عريقات، ١٩٩٩، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
٢. اسماعيل، طلعت حسني، ٢٠١٤، الفقر والتعليم: دراسة تحليلة لمؤشرات العلاقة التبادلية: دراسة تربوية ونفسية، مجلة كلية التربية، الزقازيق، العدد ٨٥، الجزء الثاني، اكتوبر.
٣. آل زيادة، كمال حامد، ٢٠١٧، المالية العامة والتشريع المالي النفقات العامة.
٤. الأمين، عبدالوهاب، ٢٠٠٢، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٥. بدون اسم، ٢٠٠٥، الإنفاق العام والنمو الاقتصادي والاقلال من الفقر في مصر.
٦. بن جلول، خالد، ٢٠١٥، أثر السياسة العامة على النمو وتوزيع الدخل والفقر في جمهورية مصر العربية، مجلة الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، ٨٦٥-٨٧٥.
٧. بيبي، سامي والشطي، ريم، ٢٠٠٥، الإنفاق العام والنمو المحابي للفقراء والاقلال من الفقر في تونس، تحليل تعدد المستويات.
٨. التهامي، عبدالخالق، ٢٠٠٥، النفقات العمومية والنمو الاقتصادي والفقر بالمغرب.
٩. العراقي، بشار احمد، ٢٠٠٩، السياسة المالية وآليات تأثيرها في معدلات الفقر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
١٠. العراقي، بشار احمد، ٢٠٠٩، السياسة المالية وآليات تأثيرها في معدلات الفقر، https://regs.mosuljournas.com.
١١. علي، أحمد إبراهيم، ٢٠١٣، الإنفاق العام على الصحة والتعليم وأثره على الفقر في العراق للفترة ١٩٩٣-٢٠١٣.

١٢. علي، شاهد، ٢٠١٠، أثر الإنفاق العام على الفقر في باكستان للفترة ١٩٧٢-٢٠٠٨.
١٣. عياد، هشام، ٢٠١٧، أثر الإنفاق الحكومي على معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٥): دراسة قياسية باستعمال (ARDL)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكلية، العدد ٣.
١٤. محمد عبدالباسط، ٢٠٠٥، توجيه الإنفاق الحكومي لتقليل من الفقر في اليمن للمدة ١٩٩٤-٢٠٠١.
١٥. المهاجر، محمد كاظم، ٢٠٠٠، اقتصاد كلي (تحليل نظري وتطبيقي)، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
١٦. مهران، حاتم امين، ٢٠٠٥، السياسات العامة والاقلال من الفقر في السودان للمدة ١٩٧١-٢٠٠٢.
١٧. يخلف يوسف، سامي سامي، ٢٠٢٠، أثر الإنفاق الحكومي على معدل الفقر في ليبيا خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٢٠، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد ٨، رقم ٢.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

18. Rashid Mehmood & Sara Sadiq, (2010), Article the relationship between government expenditure and poverty: A Coin tegration analysis, Romaion Journal of Fiscal Policy, (1) 29-37.